

المخدرات والانحراف

الدكتور مصطفى عبدالمجيد كارة^(*)

الملخص

هذه الدراسة موضوع المخدرات من حيث تفاقم حدتها وانتشارها السريع في جميع
تتناول أنحاء العالم (بما فيها المجتمع العربي)، وما أدى إليه هذا الانتشار من مخاطر على
مستوى الفرد والأسرة والمجتمع والدول. ويتضح من خلال الإحصاءات العربية
والدولية التي تنشر والتي تعتمد عليها مناقشات ما يعقد من اجتماعات وندوات ومؤتمرات محلية
وإقليمية ودولية

كما تناول الورقة موضوع تعاطي المخدرات والاعتماد عليها من قبل أطفال وشباب،
وعلاقة ذلك بالجريمة، والعكس، وكذلك الكيفية أو الوسيلة التي تتبعها عصابات الإجرام في
استهواء النشء لتعاطيها والاتجار بها، ومن ثم ترويجها في المدارس والجامعات عن طريقهم
لمصلحة عصابات الإجرام المحلية التي تعمل لصالح عصابات الإجرام الدولية

ومن جانب العلاقة السببية (السبب والنتيجة) التي تحكم هذه الظاهرة، يتناول البحث
نظرية الوضع الاجتماعي وأسلوب تفسيرها لمشكلة تعاطي المخدرات والاعتماد عليها من قبل
الأطفال والشباب، ونظرية الضبط الاجتماعي وما تورده من تفسيرات.

وأخيراً يوضح البحث أهمية العمل الاجتماعي في مجال الوقاية والعلاج والإصلاح
والإنماء والأسلوب الأمثل للتعامل مع هذه المشكلة التي أصبحت تروع المجتمع الدولي بأسره
من جانب أنها تتفاقم وتزداد حدة كماً ونوعاً كل عام عن العام السابق له. وتثبت الإحصاءات
الواردة بالبحث هذه الحقيقة رقمياً

(*) رئيس مكتب البحوث والدراسات والاحصاء بأمانة العدل، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية،
طرابلس.

أولاً: في مجال المخدرات:

تتفاقم مشكلة (أو بالأحرى آفة ووباء) المخدرات يوماً بعد يوم، كما وكيفا. أي بمعنى أنه تحدث زيادة مطردة في عدد الجرائم المرتكبة في مجال المخدرات، كما تزداد المشكلة حدة من حيث نوعها ومدى خطورة الأنواع الجديدة التي يتم تصنيعها وتعاطيتها في مختلف بلاد العالم. وتقوم عصابات الإجرام الدولية أو (عصابات الإجرام عبر- الحدودية) بدور رئيسي في زيادة حدة الظاهرة، وذلك من جانب أنها تسهم إسهاماً مباشراً في توسيع دائرة سوء استعمال المخدرات والمؤثرات العقلية، وذلك بتمويل مشروعات زراعتها وإقامة المختبرات السرية التي تتولى مهمة تنقيتها، وتصنيعها، وتنظيم عمليات نقلها، من مناطق إنتاجها إلى مناطق استهلاكها.

كما تقوم عصابات الإجرام المحلية في دول الاستهلاك (وجميع دول العالم تعد حالياً دولاً مستهلكة للمخدرات) بالتعاون مع العصابات الدولية في ترويجها. إذ تتولى هذه العصابات من جانبها استلام هذه المواد لتوزيعها، وترويجها، والعمل على فتح أسواق جديدة لتعاطيتها.

وبالنظر إلى خطورة هذه العلاقة في حد ذاتها، فقد أصبحت آفة المخدرات واتساع شبكة عرضها والانتشار فيها تروع المجتمع الدولي بأسره، بسبب أنها تشكل خطورة تهدد جميع الاقطار دونما تخصيص. وترجع أسباب الانتشار الواسع لهذه الآفة خلال العقدين الأخيرين، على وجه التحديد، إلى أن العصابات التي تروجها وتتاجر فيها لم تعد تميز فيما بين دولة وأخرى، أو مجتمع ومجتمع آخر.

وانتشرت آفة المخدرات بدرجة أصبحت معها تشكل واحداً من أخطر التحديات الامنية، وكذلك الاجتماعية، والصحية، التي تواجهها المجتمعات، ويساعد على تصعيد حدة هذه التحديات، اتجاه مروجيها نحو احتكار مهنة الاتجار فيها لم تدره عليهم من أرباح طائلة، ولما يحققونه من خلالها من بسط لنفوذهم (اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً)، وذلك عن طريق استثمار هذه الأرباح مادياً ومعنوياً.

وبهذه الأسباب، فقد حث المؤتمر السابع للأمم المتحدة^(١) في قراره رقم (٢) و(٣) جميع الدول أعضاء المنظومة على محاربة هذه الآفة عن طريق محاربة المجموعات المنظمة التي تقوم

بتمويل المشاريع الزراعية وغيرها من الأنشطة غير المشروعة المتعلقة بترويج وتجارة المخدرات والمؤثرات العقلية.

ومنذ إنشاء لجنة الأفيون^(٣)، وعلى الرغم من الاهتمام المنقطع النظير على مستوى المنظمات والهيئات الدولية، والمحاولات الجادة التي تبذلها الدول منفردة ومجموعة للحد من خطورة الظاهرة، إلا أن الزيادة في استهلاك الهيروين والكوكايين، بشكل خاص، أصبح يشكل مصدراً للقلق والفرع في بلدان عديدة.

إذ يشير تقرير الأمانة العامة للأمم المتحدة حول نتائج البحث الاستقصائي عن الوضع العالمي لإساءة استعمال العقاقير المخدرة، أن بلاد العالم تشهد حالياً ازدياداً في حالات ضبط المخدرات غير المشروعة، وارتفاعاً في أعداد الموقوفين والملاحقين من مختلف الجنسيات لارتكابهم لجرائم ذات صلة بالمخدرات، والذي يشكل تعاطيها والاتجار فيها تهديداً للأمن الوطني والاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي والاجتماعي في العديد من الدول، وبخاصة تلك الواقعة في قارة أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا^(٤) وإلى جانب عصابات الإجرام، تسهم الدول، أو أنها تتورط في الإسهام، في زيادة عرض المخدرات في الأسواق الدولية، وذلك بسبب عدم قيامها بمكافحتها ومنعها بالشكل المطلوب على الرغم من علمها بما يتم زراعته منها في بلادها

وإضافة إلى علم هذه الدول بما عليه الوضع بالنسبة لزراعة وصناعة المخدرات في بلادها فإن البعض منها يسهم علاوة على ذلك (إما عنوة أو بسبب الفساد السياسي والإداري) في استخراج جوازات سفر مزورة تساعد في تنقل عصابات الإجرام التي تحمل المخدرات من بلد إلى بلد آخر

وتعلم أقطار العالم وكذلك السلطات والهيئات والمنظمات الدولية بأماكن زراعة المخدرات ومواقع تصنيعها، وكذلك قنوات عبورها البرية والجوية والبحرية، ونقلها من مناطق تجميعها وتوزيعها إلى مناطق استهلاكها. والسبب أو الأسباب الرئيسية التي تمنع اتخاذ ما يلزم من اجراءات للحد من تفاقم المشكلة، يمكن تحديدها باختصار في التالي:

١ - استغلال عصابات الإجرام وتطويعها لما طرأ من تحول وتقدم وتطوير في مجال الإنتاج والخدمات، وبشكل مستمر، كما في مجال العلوم والمعارف، وفي تقنية الإلكترونيات، وسهولة عمليات التبادل التجاري وتحويل الأموال، وسرعة الاتصال والمواصلات التي تساعد على عقد الصفقات التجارية في مجال تهريب المخدرات على المستوى الدولي

٢ - صعوبة وضع رقابة على الشاحنات والسفن، وكذلك الطائرات والأشخاص، وإجراء عمليات تفتيش دقيقة بسبب كثرة أعداد الشاحنات وتنقل الأشخاص، وتطوير وسائل وأساليب إخفاء المخدرات.

٣ - زيادة الطلب على المخدرات وارتفاع أسعارها بما يدر أموالاً طائلة بسبب الأرباح الفلكية^(١) التي يجنيها مهربوها.

٤ - الأناحية المفرطة التي أصابت بعض الدول، حيث تم زراعة وتصنيع أو عبور تجارة المخدرات الرائجة. إذ تمتنع هذه الدول أو أنها لا تقوى على اتخاذ الإجراءات الحاسمة التي تمنع أو أنها على الأقل تحد من ارتكاب أي من هذه الجرائم داخل حدودها وذلك بسبب ما تدره عليها من أرباح طائلة، إضافة إلى ما تمنيه من أرباح هذه الاستثمارات.

٥ - لجوء عصابات الإجرام إلى استخدام العنف في مقاومتها لجهود المكافحة التي تبذلها قوات الأمن وأجهزة إنفاذ القوانين في هذه البلاد في محاولاتها الجادة للحد من استئصال خطورة هذه الآفة. وقد أدى استخدام العنف هذا إلى اغتيال مئات العاملين في هذه الأجهزة، علاوة على احتجاز الرهائن واستخدام العنف المسلح وقتل السياسيين ورجال القضاء.

١ - المخدرات على المستوى الدولي:

وللتدليل على مدى انتشار ظاهرة الاتجار في المخدرات وفي تعاطيها، نورد فيما يلي كمية الضبطيات التي تحققت خلال الأعوام الأخيرة على مستوى العالم:

ارتفعت الكميات المضبوطة لدى مهربي ومروجي عقار الهيروين في بعض من البلاد الأوروبية فيما بين الأعوام ١٩٨٨-١٩٩١م، إلى ما يزيد عن طن كل عام. إذ بلغت هذه الكميات مقدار أربعة أطنان عام ١٩٨٨م، ثم خمسة أطنان عام ١٩٨٩م، وما يزيد عن ستة أطنان عام ١٩٩٠م، لتصل إلى ما يزيد عن سبعة أطنان عام ١٩٩١م.

وذلك عدا الكميات المضبوطة من مادي الأفيون والمورفين (المصدر النباتي لعقار الهيروين، الدايمي استيل - مورفين)، والتي تصل في إجمالها إلى عشرات الأطنان سنوياً.

وبالنسبة لعقار الكوكايين، وصلت هذه الكميات عام ١٩٩١م إلى ما يلي:

- في الولايات المتحدة (١٠٨ طن)

العثمات

- في أوروبا (١٤ طن)
- في كندا (طن وربيع الطن)
- في قارتي آسيا وأستراليا (ما يزيد عن ١٣٥ كيلوغرام).

وفي مجال الحشيش، وصلت الكميات المضبوطة إلى مئات الأطنان عام ١٩٩٢م إذ في أمريكا وحدها بلغت الكمية المضبوطة (٦٠٨ طن) عام ١٩٩١م، لتصل إلى ما يجاوز (٧٤٠ طن) عام ١٩٩٢^(٥)

هذا وعن الكميات المضبوطة والمسجلة لدى أجهزة المكافحة فقط، والتي لا تصل إلى مقدار عشر المواد المهربة فعلاً، أو حتى أقل من ذلك (الرقم المظلم).

وتضاعفت أعداد الوفيات المسجلة من جراء سوء استعمال المخدرات العام تلو العام في بلدان أوروبا وأمريكا إذ سجلت ألمانيا وحدها عدد (١٤٩١) حالة خلال عام ١٩٩٠م، وعدد (٢١٢٥) حالة عام ١٩٩١م، لترتفع إلى ما يقارب الضعف خلال عام ١٩٩٢م وتضمنت الوفيات المسجلة عام ١٩٩١م جنسيات مختلفة منها ألمانيا (١٨٨٥)، وإيطاليا (٨٤)، وتركيا (٤٠)، وإيران (١٤)^(٦)

والحديث عن المخدرات على المستوى الدولي يقودنا إلى الحديث عن المضار الناجمة عنها واللصيقة بها، ومنها الإضرار بالمحيط. إذ إن زراعتها تتسبب في قطع الأشجار أو حرقها وجرف التربة، واستنزاف المياه. كما تمنع زراعة المخدرات استغلال الأرض الصالحة للزراعة في إنتاج المحاصيل الغذائية.

وتسهم صناعة وتنقية المخدرات وتحويلها إلى مستحضرات جديدة أكثر فعالية في تلويث مياه الخزانات والأنهار والبحار بالمواد الشمعية (البرافين)، وغيرها من المستحضرات والمواد الكيماوية كالمذيبات، والمجففات (السلائف)، وإحداث غير ذلك من السلبات الضارة بالمنظومة الأيكولوجية، البرية، والمائية، والجوية.

أما بالنسبة للاستفادة من العوائد غير المشروعة للتجارة في المخدرات، والتي تصل إلى مئات المليارات من الدولارات سنوياً، فإن عصابات الإجرام تجد نفسها مضطرة إلى تهريبها

تفادياً لضبطها ومصادرتها كأرباح متحصل عليها من الجريمة، وذلك باتباع العديلة من أساليب غسلها وإعادة استثمارها أو تحويلها على مصارف العالم. ويتم ذلك باللجوء إلى التحايل والتلاعب وارتكاب جرائم التزيف والتزوير والعنف وإفساد النعم أو الفساد الإداري والإرهاب والاتجار بالأسلحة والمتفجرات وغيرها من المنوعات والمحرمات.

بالإضافة إلى ذلك فإن للمخدرات آثاراً مدمرة على حياة الفرد والأسرة والمجتمع والدولة. وتشير التقارير الصادرة عن مختلف المنظمات العربية والدولية إلى أن للمخدرات آثاراً ضارة تمتد لتشمل العديد من الأبعاد التي منها: الصحية والعقلية والاجتماعية والأخلاقية. ولذا فإن ظاهرة تعاطي المخدرات وانتشار سوء استعمالها يتزايد بشكل خطير مهدداً أعداداً متزايدة من الأشخاص، ومقوضاً للنظام الاقتصادي والاجتماعي، وحتى السياسي في كثير من بلاد العالم.

٢ - المخدرات على المستوى العربي :

وهكذا بالنسبة إلى الوضع الحالي للمخدرات على المستوى الدولي. أما بالنسبة للوطن العربي، ومنطقة الشرق الأدنى والأوسط، فمن الملاحظ أن المشكلة لا تقل خطورة عنها في غيرها من بلاد العالم، وذلك على مستوى كل من الكم والكيف على حد سواء. إذ إن ما حدث من اختلاط وتجانس فيما بين الثقافات، الناتج عن فتح الحدود فيما بين مختلف بلاد العالم، وبسبب صعوبة الحياة بمعزل عن المجتمع الدولي، وما طرأ من تقدم وتطور في مجال الاتصال والمواصلات، زادت معدلات تنقل الأشخاص وتضاعفت أعداد السائحين والمهاجرين ومجموعات العمالة الوافدة، والتي منها عدد كبير من الشباب العربي، الذي أصبح يتردد بكثرة على البلاد المنتجة والبلاد المستهلكة للمخدرات، أو العكس، وخصوصاً بالنسبة للعمالة الأجنبية الوافدة على البلاد العربية.

وبسبب زيادة الطلب على المخدرات وارتفاع معدلات التعاطي في العالم دخلت بعض بلاد المنطقة العربية شيئاً فشيئاً إلى سوق الإنتاج وسوق الاستهلاك، ومن ثم حدث حذوها بقية البلاد العربية بالنسبة للاستهلاك دونما تمييز. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإنه بسبب الاستعمار والتبعية، وما تتمتع به المنطقة العربية من موقع جغرافي متميز يتوسط المشرق

والمغرب، أو شمال الكرة الأرضية وجنوبها، فقد فرضت عليها هذه الوضعية كما فرضت عليها عصابات الإجرام المنظمة في العالم. إن تشكل نقطة عبور لقوافل المخدرات التي تعبر المنطقة، خصوصاً أنها تقع على خط تماس فيما بين مواقع إنتاجها وأسواق استهلاكها^(٣). فإلى المشرق تقع دول الشرق الأقصى التي تمثل أوسع مناطق الإنتاج (من زراعة وتصنيع مشروع وغير مشروع). كما يقع إلى الجنوب منها مناطق إنتاج في أفريقيا. وتقع إلى الشمال والغرب دول أوروبا التي تعد من مناطق الاستهلاك. وإلى أقصى الغرب تقع القارة الأمريكية (شمالها ووسطها وجنوبها)، والتي تعتبر من مناطق الإنتاج والاستهلاك في آن معاً.

بذلك فإننا نلاحظ أن معظم بلاد المنطقة، بما فيها الدول العربية، أصبحت عرضة لخطر المرور العابر للعقاقير المخدرة غير المشروعة^(٤). ويتضح ذلك على وجه الخصوص بالنسبة للهيروين القادم من جنوب شرقي آسيا وجنوب غربها عن طريق شرق ووسط أفريقيا عابراً شمال القارة في طريقه إلى أوروبا وأمريكا الشمالية. ويلاحظ كذلك ارتفاع كميات الكوكايين المضبوطة والقادمة من البلاد المنتجة في أمريكا اللاتينية (كولمبيا، البيرو، بوليفيا) عبر غربي أفريقيا وشمالها في طريقها إلى أوروبا، ويتسبب الاتجار العابر للهيروين والكوكايين، وبخاصة الهيروين، في ظهور حالات جديدة ومشاكل تعاطي للمخدرات في أقطار عديدة: أفريقية وعربية. إذ أشير إلى أنه ضببت بالفعل كميات من الكوكايين العابر للمنطقة في كل من الجزائر والمغرب وتونس. وتتأثر المغرب بالذات بسبب قربها الجغرافي من إسبانيا وأوروبا بالاتجار العابر الذي تقوم بتهريره عصابات إجرامية في أوروبا وأمريكا الجنوبية.

وفي المنطقة العربية بالذات يظل استعمال الحشيش يحتل الصدارة بالنسبة لتعاطي المخدرات. وتشير التقارير^(٥) إلى أن تعاطي الحشيش يشهد تصاعداً على مر الأيام، على العكس مما عليه الحال في كل من قارة أمريكا الشمالية وأوروبا. وتعد كل من المغرب ولبنان أهم مصدرين لإنتاج وتصدير القنب (عبر الجزائر وتونس والجمهورية)، إلى أوروبا وذلك إضافة إلى ما يهرب عبر البلاد العربية من الحشيش المنتج في باكستان وغيرها من البلاد الآسيوية. وتشير هذه التقارير إلى أن الجزائر تضطلع بدور نشط في إيقاف تدفقات راتنج القنب الجاري تهريبه من المغرب إلى فرنسا. وضببت كميات كبيرة من الحشيش المنتج في لبنان في طريقه للترويج والتعاطي في كل من مصر والسودان عام ١٩٩١م. كما تم ضبط كميات من الحشيش القادم من نيجيريا وغانا في المملكة العربية السعودية.

وتشير البلاغات الدولية إلى ضبط مواطنين عرب يجازرون في المخدرات وبالذات من المغرب ولبنان، كما تشير إلى ضبط عصابة تتكون من جنسيات مختلفة^(١٠). وتذكر نشرة الشرطة الجنائية الدولية بأنه من بين المهربين لمادة الهيروين من بلد التجميع والتصنيع والتهريب (تركيا) هناك أعداد كبيرة من جنسيات عربية منهم: لبنانيون (١٢١) مهرباً ومغاربة (٢٣٤) مهرباً، وذلك من إجمالي عدد (٣٦٤٩) من المهربين المقبوض عليهم عام ١٩٩١م، أو ما يقارب نسبة ١٠٪^(١١).

كما ضبط عدد آخر من اللبنانيين المتورطين في تهريب الكوكايين القادم من أمريكا الجنوبية عبر مطارات فرنسا وألمانيا وسوريا عام ١٩٩٢م، متجهاً إلى بيروت^(١٢).

وتعرف جمهورية مصر العربية ومنذ سنوات طويلة بأنها حين لا تمثل بلد تصدير، إلا أنها مع ذلك تعد منطقة إنتاج ومسوق استهلاك بالنسبة لكل من عقار الأفيون ومادة الحشيش. وإضافة إلى ما يتوفر للسوق المصرية من مخدرات تنتج محلياً، إلا أنها تستوعب كميات إضافية من هذه المواد تصل إليها عن طريق التهريب من خارج البلاد عبر مناطق حدودها البرية الطويلة، إضافة إلى ما يتوفر لها من مطارات جوية وموانئ بحرية متعددة. وتصل كميات من هذه الشحنات إلى مصر من كل من تركيا وإيران والباكستان وأفغانستان ولبنان. وعرب الحشيش إلى جمهورية مصر العربية من مصادره في لبنان وتركيا وغيرها بمقدار عشرات الأطنان.

وبالنسبة للوضع في الجماهيرية العظمى فإن مشكلة المخدرات لم تبلغ بعد مستوى الأفة أو الوباء مثلما بلغت في العديد من بلاد العالم، وذلك على الأقل من جانب أنها تعد من المشاكل حديثة العهد. إذ تشير إحصاءات الشرطة إلى أنه سجلت أول عملية تهريب والتجار للمخدرات (حشيش) عبر الأراضي الليبية عام ١٩٧٠م حين تم القبض على جماعة إجرامية بحوزتها كميات من الحشيش بلغ وزنها (١٨٢٧) غراماً فقط، وكمية أخرى من مادة الأفيون بلغ وزنها (٨١٩) غراماً في طريقها إلى جمهورية مصر العربية. ومنذ ذلك التاريخ توالى ضبطيات قضايا المخدرات تهريباً وترويجاً وتعاطياً، علماً بأن المتورطين في هذه القضايا أغلبهم من المصريين أو الليبيين الذين يعملون لمصلحة المصريين.

كما ضبطت قضية تعاطٍ قبل هذه الفترة بعدة سنوات (١٩٦٨م)، وكان تعاطي مخدر الحشيش معروفاً خلال تلك الفترة ولو أنه على مستوى بسيط جداً. وسبب القلق الناتج عن

انتشار الظاهرة خلال تلك السنوات تم إصدار القانون رقم (٢٣) لسنة ١٩٧١م، والذي تلاه إصدار القانون رقم (٧) لسنة ١٩٩٠م، مشدداً العقوبات المنصوص عليها في التشريعات السابقة، وخصوصاً بالنسبة لجرائم الاتجار والترويج والزراعة والتصنيع.

وخلال الأعوام الخمسة الأخيرة ارتفعت معدلات جرائم المخدرات بما لا يجاوز نسبة العشرة بالمائة سنوياً إذ بلغ عدد الجرائم المكتشفة والمبلغه لرجال الشرطة خلال العام ١٩٨٧م عدد (٣٦٧) قضية، و عام ١٩٨٨م عدد (٣٩٥) قضية، وفي عام ١٩٨٩م بلغ اجمالي عدد القضايا (٤٢٣) قضية، أما عام ١٩٩٠م فقد بلغ عدد القضايا (٤٦٩) قضية، وفي عام ١٩٩١م ارتفع اجمالي عددها إلى (٧١٦) قضية، لتصل عام ١٩٩٢م إلى عدد (٧٥٠) قضية^(١٧).

ويبلغ إجمالي عدد المتهمين بارتكاب هذه القضايا عام ١٩٩٢م عدد (١٣٤٣) متهماً منهم نسبة (٧٦,٤٪) لبيون كما بلغت نسبة المتهمين بالاتجار (٤٨٪)، أما التعاطي فقد بلغت نسبته من إجمالي عدد المتهمين (٤٢,٧٪)، و(١٠٪) جلب، في حين لم تتجاوز نسبة الزراعة (٠,٣٪).

وتؤكد هذه الظاهرة حديثة المنشأ على وجود مخاطر تتعلق بالاتجار العابر للمخدرات بالفعل عبر الحدود الليبية كجزء لا يتجزأ، كما ولا يختلف عن غيرها من الحدود الاقليمية لدول شمال أفريقيا بخاصة، والقارة الأفريقية بعامة (شمال وغرب القارة الأفريقية بحكم مواجهتها لمناطق الإنتاج في أمريكا اللاتينية في طريقها إلى الوطن العربي غرباً، وأوروبا شمالاً، كما وردت الإشارة في تقارير الهيئات الدولية المهتمة بهذه الظاهرة - ظاهرة الاتجار العابر).

ثانياً: في مجال الانحراف:

ومن جانب التعاطي والإدمان على المخدرات والمؤثرات العقلية إضافة إلى ترويجها من قبل أحداث، تشير البيانات الرسمية إلى أن ظاهرة ترويج المخدرات وتعاطيها أصبحت تنتشر بشكل سريع فيما بين طلاب المدارس والجامعات بشكل يثير القلق والفرع لدى المهتمين والمشرفين عن هذه المؤسسات وبشكل يفوق ما يراود الغالبية من قلق بسبب تفشي الظاهرة لدى الفئات العمرية الأخرى.

ولا يخفى على علم أي منا بأن انحراف الأحداث بشكل عام وتعاظمهم للمخدرات بشكل خاص، يشكل إهداراً للطاقات البشرية الشابّة التي تعتمد عليها حياة المجتمع ومستقبله، إضافة إلى أنه إذا صدق التعبير عن أن تعاطي المخدرات والمعتادين (الملمنين) عليها يعدون من الضحايا أو المرضى المغلوبين على أمرهم، فإن هذه الصفة تصدق أكثر ما تصدق بالنسبة للأحداث.

وكما نعلم، فإن تعاطي الحدث للمخدرات لا يخرج عن كونه وليد المحاولات التي يبلطها تجار ومروجو هذه الأفة بين فئة الأحداث والشباب المستهدفين من ترويجها بالدرجة الأولى لخدائهم سنهم وعدم اكتمال إدراكهم وتمييزهم، وبسبب سرعة وسهولة إغرائهم واستهواؤهم للمرور بهذه التجربة من جانب الفضول المعروف عنهم، أو بسبب محاولتهم استرضاء رفاقهم.

ويسمى تجار المخدرات إلى استهواء الصغار بالوقوع فريسة لهذا البداء العضال، والذي يعلم تجار الموت هؤلاء أنه حين يعتاد الصغار على تعاطيه سيصعب عليهم تأمين القدر اللازم منه من جانب ارتفاع ثمنه، ومن ثم سهولة استقطابهم للعمل على ترويجه بين رفاقهم وزملائهم في الدراسة لكي يشتروا بما يتحصلون عليه من أجر للمادة المخدرة التي أصبحوا عبيداً مكبلين لا يقدرّون على العزوف عنها، إما بسبب العادة أو بسبب الاعتماد.

ويجني تجار المخدرات الأرباح الطائلة الناتجة عن ارتفاع عدد التعاطين وازدياد الطلب عليها لدى هذه الفئة الشابّة القاصرة عن تقرير مصيرها، والتي لا يتوفر لها ما تحتاج إليه من ضبط ورقابة أسرية ومدرسية ومجتمعية وقانونية، علاوة على أنها تفتقد لسبل الحماية وإشباع حاجاتها الأساسية التي منها العطف والإرشاد والتوجيه السديد والتربية الصالحة والتأديب.

وتشير التقارير^(١١)، إلى أن تجار المخدرات، أو تجار الموت، لا يقف استغلالهم للأطفال في ترويج سمومهم لدى قرنائهم بالمدارس والمعاهد والجامعات عند هذا الحد، بل إنهم يستغلونهم في عمليات نقل وتهريب وترويج المخدرات بشكل عام، وذلك بالنظر إلى أنه تسهيل حركتهم واختفاؤهم عن أعين رجال الأمن، ولأن الطفل في العادة غير ملفت للنظر أثناء قيامه بعملية الوسيط فيما بين التاجر والتاجر الآخر (الموزع)، وبين التاجر والتعاطي، صغيراً كان أم كبيراً.

ويستغل تجار الموت الأطفال في ترويج هذه الآفة اعتماداً على ما يتمتع به الحدث من حماية قانونية تحيل دون اعتبار الحدث مسئولاً من الناحية الجنائية مسئولية كاملة، وأنه بذلك لا يحق أن يطبق ضده العقوبة المنصوص عليها كاملة، كما تمنع تطبيق البعض من العقوبات الوارد النص عليها في قانون المخدرات والمؤثرات العقلية، وذلك مثل عقوبة الإعدام والسجن المؤبد.

ويشير التقرير الوارد ذكره أعلاه إلى أنه يوجد في مصر عام ١٩٩٠م عدد (٦٠) ستين حدثاً مدمناً تتراوح أعمارهم فيما بين الخامسة عشرة (١٥) والثامنة عشرة (١٨). ومع ذلك فإنه، حسب اعتقاد الكاتب واعتقاد غيره من المسئولين في جمهورية مصر العربية، لا يدل هذا الرقم على واقع إدمان الأطفال في مصر، إضافة إلى ما وصل إليه هذا الرقم من ازدياد منذ عام ١٩٩٠م، وحتى العام الحالي ١٩٩٣م.

ويتم استغلال الأطفال في ارتكاب أفعال أخرى غير سوية والتي قد تجر بهم أو تعرضهم إلى التورط في تجارة المخدرات وفي تعاطيها، ومن ثم الاعتماد عليها، كبيع السلع التافهة في الأسواق العامة والشوارع، الأمر الذي قد يؤدي إلى تحريضهم على القيام بأعمال الدعارة والفسق والفجور والقمار والعمل في أماكن وأوضاع أخرى مشبوهة، تدفع بهم في النهاية إلى التشرد والهامشية والانضمام إلى غيرهم من أطفال الشوارع.

هذا وتعد تجارة وتعاطي المخدرات بالنسبة للكبار والصغار سبباً ونتيجة للجريمة في ذات الوقت. أي أن المخدرات وبخاصة إذا ما تم تعاطيها من قبل أحداث، فإنها ستؤدي بهم حتماً إلى الانحراف أو العكس. هذا ومن المعلوم أن تعاطي المخدرات يشكل انحرافاً سلوكياً في حد ذاته.

ثالثاً: المخدرات والانحراف:

وفي مجال انحراف الأحداث يعدد الباحثون والدارسون الأسباب الدافعة أو المؤدية إلى الانحراف. ويؤكد البعض على مجمل الأسباب الاجتماعية، في حين يؤكد آخرون على أسباب نفسية أو مرضية (عضوية أو وظيفية)، أو أسباب اقتصادية، أو خلافه. ويتحدد البعض من هذه الأسباب في وقت الفراغ والفشل أو التسرب الدراسي، أو التفكك العائلي، وعمل الأم

خارج المنزل أو غياب الأب خارج المنزل أو سفره ضمن العمالة الوافدة، ورفاق السوء، والحي السكني أو البيئة الاجتماعية المحيطة، والافتقار إلى التنشئة الاجتماعية السليمة، والفقير (النسبي أو المطلق)، وضعف عناصر الضبط الاجتماعي (الرسمي أو غير الرسمي)، وهكذا..

وفي رأينا أنه من جانب الحدث حول موضوع المخدرات وانحراف الأحداث يمكن القول بأنه لا مناص من تعاطي الحدث المنحرف للمخدرات فيما إذا ساحت أمامه الفرص وقويت له الظروف المواتية، أو فيما إذا تم استغلاله من قبل الآخرين للدخول ضمن زمرة مروجي المخدرات ومتعاطيها، وذلك بالنظر إلى أن الحدث (مثلاً ذكر أهلاه) يفتقد إلى إكمال قوة الشعور والإرادة، كما أنه قد يقع تحت ظروف تفرض عليه أن يتصرف بلا وعي ولا تميز أو إدراك.

ومن جانب اعتياد الحدث على تعاطي المخدرات، وبخاصة منها المخدرات الشديدة، فإن ارتفاع ثمنها وانعدام الدخل لدى الصغير سيضطره أخيراً لا ارتكاب الجريمة، ومنها بالذات جريمة السرقة بأنواعها لتأمين للبالغ اللازمة للحصول على المخدر.

هذا من جانب تعاطي المخدرات من قبل أحداث منحرفين فعلاً، وكذلك السبب في ارتكاب الجريمة من قبل متعاطي المخدرات من الأحداث. أما من جانب تعاطي الأطفال والشباب الأسوياء للمخدرات، ومن ثم ترديهم في مهلوي الجريمة والانحراف، نشير إلى أمثلة فقط عن النظريات الحديثة التي تشير إلى عمليتين اجتماعيتين يتم بهما، ومن خلالها، اعتياد الحدث على تعاطي المخدرات. هاتان العمليتان باختصار هما:

• العملية الأولى: وتعلق بنظرية الوصم الاجتماعي والتي مفادها أنه يتم تصنيف الحدث كمتعاط للمخدرات على مراحل ثلاث:

- المرحلة الأولى:

وتتحدث عن تعلمه لأساليب أو تقنيات تعاطي المخدر، سواء أكان مخدراً خفيفاً (كالخشيش) أم مخدراً شديداً (كالهيزوين والكوكايين وغيرهما من المؤثرات العقلية..)، علماً بأن الحدث بالذات عادة ما يتدرج من تعاطي المخدرات الخفيفة إلى المخدرات الشديدة.

- المرحلة الثانية :

وتحدد في التعرف على الآثار المصاحبة واللاحقة لتعاطي المخدرات، أو مفعولها.

- المرحلة الثالثة :

وتتعلق بالتذوق والانسجام والتمتع بهذه الآثار والاعتیاد عليها.

وحالما يصل الحدث المتعاطي إلى المرحلة الثالثة فإنه يصبح متعاطياً بالفعل، وحينها فقط تصدق عليه صفة المتعاطي، والذي قد يقوده إلى الاعتياد أو الاعتماد عليها، وذلك في حالة استمراره في استعمال المخدر، أو تعاطيه للمخدرات الشديدة. وتستمر عملية الوصم في متابعة تطورات ونتائج هذه التجربة مشيرة إلى أن الحدث قد يصبح منحرفاً. وبذا فإنه يوصم بالانحراف من قبل الجماعة التي يعيش بينها، أو من قبل الجماعة التي تدين وتلتزم بالثقافة العامة للمجتمع خلال أي مرحلة من هذه المراحل، اعتماداً على وضع الحدث الاجتماعي والجماعة التي تقوم بعملية الوصم. وتسهم الجماعة في تأكيد عملية تصنيف الحدث كمتعاطٍ والتي بدورها تسهم في تقييم الحدث لذاته واعتباره لنفسه متعاطياً ومنحرفاً. وتسهم عملية تقييم الحدث لذاته كشخص متعاطٍ للمخدرات من جانب آخر أو اتخاذه لموقف معاد، كردة فعل ضد الجماعة التي تدينه، والتي تؤدي به إلى الانعزال عن مجتمعه والاندماج في زمرة رفاق السوء من متعاطي المخدرات أمثاله، وبذا الانتفاء إلى ثقافة تحمية (أو خاصة) تجدد لنفسها الأعذار والمبررات التي تجعلها تخالف القاعدة القانونية في شكل تعاطي المخدرات وارتكاب غيرها من الجرائم. ذلك على العلم بأن تعاطي المخدرات، وتعاطي الحشيش بالذات، يتطلب وجود جماعة حيث أنه عادة لا يتم تعاطيه على انفراد.

وتؤدي عملية الوصم إلى نبذ الحدث اجتماعياً وإلى ملاحقته من قبل رجال الشرطة، وكلا الموقفين يؤكد اعتقاد الحدث في مجموعة الرفاق، وذلك من جانب أنها المجموعة الوحيدة التي تتفق معه في معتقداته، وتؤازره في مواقفه، وتقف إلى جانبه في معارضته للجماعة التي تدينه، وهي التي تشاركه في أفكاره حول مخالفة القاعدة الاجتماعية والقاعدة القانونية. وتساعد رفقة المتعاطين على تعويض الحدث المتعاطي عما يفقده من انتفاء إلى جماعة، ومن اعتقاد في مخالفة القاعدة الاجتماعية وفي إيجاد الأعذار التي تبرر الخروج عليها ومعارضتها.

• العملية الثانية: وتتعلق بنظرية الضبط الاجتماعي^(١١)، والتي تحدد أسباب تعاطي المخدرات من قبل أحداث في أنها نتاج عملية انفصام، أو إصابة العلاقة التي تربط فيما بينهم وبين مجتمعهم بالوهس. وهي تتحدد في أربعة عناصر:

- العنصر الأول: ويتعلق بالارتباط الذي يتحدد في الاهتمام بالآخرين وبمشاعرهم ومعتقداتهم، والاستجابة لتوقعاتهم

- العنصر الثاني: ويتعلق بالالتزام نحو المجتمع باتباع أنماط سلوكه.

- العنصر الثالث: ويتعلق بالمشاركة في أنشطة المجتمع المختلفة

- العنصر الرابع: ويتعلق بالاعتقاد الجازم في شرعية وفي صدق الأنساق القيمية والمعتقدات، وفي صحة القاعدة الاجتماعية التي تدين بها الجماعة وكذلك في مشروعيتها^(١٢)

ويلاحظ على هذه النظرية أنها تشير إلى جماعة اللعب (أو أصدقاء السوء، كما يطلق عليها البعض)، والتي قد تؤدي بالحدث إلى ارتكاب الأفعال الجانحة على الرغم من وجود الروابط والعلاقات الاجتماعية الإيجابية الوارد ذكرها أعلاه، إضافة إلى أنها تشير إلى وجود علاقة ترابط طردية بين كل من الجنوح والاعتقاد في مخالفة القوانين.

ومن خلال هاتين العمليتين، يتضح بأن العناصر والمراحل المتلاحقة التي تدفع وتساعد على الجنوح المؤدي إلى الإدمان، أو الإدمان المؤدي إلى الجنوح، إنما هي عناصر أو عمليات اجتماعية في مضمونها، وهي بذلك تتصف بالدينامية، أو أنها متصلة متلاحقة. ويقوم الجانح خلال مروره بهذه المراحل المتلاحقة بتقويم ذاته وسلوكه، وكذلك تقويم انعكاسات هذه الذات وهذا السلوك على بقية الأفراد المحيطين به.

رابعاً: الخاتمة والتوصيات:

من خلال ما تقدم يتضح بأن مشكلة ترويج المخدرات وتعاطيها في الوطن العربي ترتفع باستمرار من حيث كمها، أي من حيث عدد القضايا المفضوطة، وعدد الأشخاص المتهمين

بترويج وتجارة وتعاطي المخدرات والاعتیاد علیها، وكذلك من حیث نوعها، أي بمعنى ازدياد حدتها وخطورتها، حیث أصبح تعاطيها يتجه نحو سوء استعمال مخدرات شديدة المفعول.

ويتضح من خلال المعلومات الواردة عن المشرفين والمشرفات والاختصاصيين الاجتماعيين والاختصاصيات بالمدارس الاعدادية والثانوية والمعاهد، إضافة الى ما يقربه العديد من طلاب الجامعات أن ظاهرة تعاطي المخدرات وترويجها في المؤسسات التعليمية أصبحت منتشرة بشكل يتطلب الالتفات نحوها بجديّة من الآن فصاعداً، وذلك بتحديد نسبة كل من ترويجها وتعاطيها في هذه المؤسسات أولاً، واتخاذ ما يلزم حيالها من تدابير واجراءات وقائية تكفل الحد من مخاطرها ثانياً.

كما أنه يتضح من خلال ما يرد من معلومات موثقة عن الادارات العامة لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية^(١٧) في شكل احصاءات دورية، ما يؤكد ارتفاع عدد القضايا، العام تلو العام، وما يفيد بأن عدد المتورطين في تعاطيها والاتجار بها من الأطفال والشباب يصل الى نسبة لا بأس بها (٧, ٥٪) من اجمالي عدد المتهمين من الطلاب منهم، عدد (٣١) طالباً جامعياً و (٣١) طالباً دون الجامعي، ونسبة (٦٩٪) من الشباب ممن تتراوح أعمارهم فيما بين العشرين (٢٠) والثلاثين (٣٠) عاماً، ونسبة (٤, ١٪) فقط من الأحداث (أي ممن لا تتجاوز أعمارهم من الثامنة عشرة ميلادية).

ويؤكد ما تقدم على أن ما هو متبع من اجراءات للوقاية والمكافحة تتولى تطبيقها ووضعها موضع التنفيذ أجهزة الضبط الاجتماعي الرسمية سعياً منها لخفض حدة الظاهرة، قد باءت بالفشل، بدليل ارتفاع عدد القضايا عاماً بعد عام وخطورة اتجاهاها، وبحكم كونها من الجرائم التي ترتكب في الخفاء، وانها لا يتوفر لها شخص المجنى عليه. ولم تجد الأساليب المتبعة من قبل المؤسسات الرسمية للضبط الاجتماعي (وسائل المكافحة)، ليس بالنسبة لبلادنا فقط بل انه من المعروف والمتفق عليه أن الجريمة عموماً، وتجارة المخدرات وتعاطيها خصوصاً ترتفع دولياً بشكل ينذر بالخطر بما يشكل دليلاً واضحاً على أن الاعتماد على وسائل الضبط الاجتماعي الرسمية وحدها تعد غير مجدية، الأمر الذي حدا بهذه الدول الى العودة الى اتباع ما يتوفر من تدابير اجتماعية تقليدية (وسائل الضبط الاجتماعي غير الرسمية)، والتي أثبتت الخبرات والتجارب فعاليتها وسرعة مردوديتها في الوقاية من ظاهرة الجريمة، بعامّة، وظاهرة المخدرات بخاصة.

وعليه فإن اعداد برنامج مدروس للوقاية من ظاهرة المخدرات ومكافحتها بالشكل المطلوب، خصوصاً انه لم يستحصل أمرها مثلما هي عليه في بقية أنحاء العالم حتى الوقت الحاضر، يتطلب الاستعانة بالعمل الجماهيري الذي يعني ليس فقط تقديم الدعم المجتمعي (والذي لا غنى عنه لقيام أي مؤسسة اجتماعية بالدور المطلوب منها)، وإنما مشاركة الجمهور بكافة فئاته وعل مختلف مستوياته، من مؤسسات وأفراد، في سبيل التعاون وتدهيم الدور الذي تتولاه الأجهزة الرسمية للحد من تفاقم الظاهرة ومنع بآقد ينجم عنها من مخاطر.

وفي هذا الإطار فإن الأمر يتطلب العمل بالتالي:

أولاً: خفض عرض المخدرات في «أسواق الشارع» وفي المدارس والجامعات ومنع فرص ترويجها في الأحياء الشعبية وفي الأفرح والمتديبات، - على سبيل المثال - وفي غيرها من المناسبات الاجتماعية الأخرى. ويسير جنباً إلى جنب مع خفض العرض، وبسبب المحاولات الجادة لتحليل الأسباب الداعية إلى زيادة الطلب عليها من قبل جميع شرائح المجتمع، وبخاصة منها شريحة الأطفال والشباب، ومن جانب أن عرض المخدرات في الوطن العربي تعتمد بالكامل على تهريبها والاتجار فيها عبر الحدود الإقليمية حيث لا تتم زراعتها أو تصنيعها حتى الآن داخل بلادنا، فإن مسألة خفض نسبة عرضها يتطلب اتخاذ إجراءات تتعلق بمراقبة الحدود والتعاون وتبادل المعلومات وعقد الاتفاقيات الدولية والجماهيرية والثنائية التي تهدف إلى مراقبة ومنع دخولها من الخارج.

ثانياً: وضع وتنفيذ برامج اعلامية هادفة ومدروسة تعرف وتنبه بمضار المخدرات، والتنسيق مع المشرفين على المدارس والجامعات لوضع مختلف البرامج التثقيمية، وبخاصة منها المتعلقة بالصحة، مع إيلاء اهتمام متزايد ببرامج التوجيه التربوي والمعنوي، والعناية بالجانب السلوكي لفئة الأطفال والشباب، ولتعزيز وتعاظم المخدرات والمواد الطيارة في هذه المؤسسات، علماً بأن فئة الطلبة كما ذكرنا تعد من الفئات المستهدفة للإدمان على المخدرات والمؤثرات العقلية أكثر من غيرها.

ثالثاً: إنشاء لجان وطنية مختصة تتولى التنسيق فيما بين مختلف المؤسسات (الرسمية منها وغير الرسمية) وبين المشرفين على وضع وتنفيذ برامج العمل الاجتماعي لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات وإساءة استعمالها.

رابعاً: الاهتمام بالأطفال والشباب ومتابعة سلوكهم وتصرفاتهم وأصدقائهم، مع إيلاء عناية خاصة بالظواهر الاجتماعية السلبية السائدة ومنها ظاهرة الاعتقاد في مخالفة القانون التي تنفشي بين الشباب، إذ يتضح من خلال دراسة حالات الادمان في كل من أقطار الوطن العربي وفي العالم بأنه على الرغم من أن مشكلة التعاطي والاعتماد (الادمان) هي في الغالب مشكلة اجتماعية، إلا أن هناك ما يشير إلى أن السبب الرئيسي يكمن في الفرد نفسه وفي رفاقه، وفي اعتقاده أو سعيه لمخالفة القانون.

خامساً: الاهتمام بعناصر تنشئة الطفل مع إيلاء عناية خاصة بتثريته لعادات وتقاليده مجتمعاً والحرص على احترام القاعدة الاجتماعية والقانون، وتقدير مشاعر الآخرين، واحترام معتقداتهم والعمل بما من شأنه أن يستجيب لتوقعاتهم، وتلقين النشء على الاعتقاد الجازم في شرعية وفي صدق الانساق القيمية للمجتمع.

سادساً: ضرورة الالتزام بالأنماط السلوكية السوية التي يدين بها المجتمع، وتعليم الصغار عدم الخروج عليها بأي شكل من الأشكال ولأي سبب كان.

سابعاً: العمل على دمج الطفل والشاب فيما يقوم به الأفراد والجماعات من أنشطة اجتماعية تهدف إلى تدريبه على المشاركة المجتمعية التي تكفل دمجاً في المجتمع الذي يعيش فيه، ومن ثم التزامه بعاداته وتقاليده التي تجعل من الصعب عليه الخروج على أوامر ونواهي مجتمعه.

ثامناً: ينبغي استثمار موارد أكبر في برامج علاج المدمنين، بما في ذلك توفير المرافق الصحية، وما يتطلبه الأمر من برامج التدريب والتأهيل، وإضافة إلى علاج المعتادين، يتطلب الأمر وضع برامج تأهيلية وبرامج لإعادة دمج المتعاطين في مجتمعاتهم مجدداً وذلك خلال تنفيذهم للعقوبات المقيدة للحرية في السجون.

تاسعاً: وضع ضوابط لاستخدام الكيماويات والسلاتف المستخدمة في تحضير المخدرات وتصنيعها والعمل على ضبط عمليات غسل الأموال، حيث أنه يعاد استثمارها في تجارة المخدرات وفي ارتكاب غيرها من الجرائم، وبخاصة الجرائم المصاحبة لها، كإفساد الذمم والرشوة وشراء الأسلحة والمتفجرات وخلافه.

الهوامش

- ١ - مؤتمر الأمم المتحدة السابع لمنع الجريمة ومعاملة المذنبين المنعقد بمدينة ميلانو ١٩٨٥م، انظر كذلك خطة عمل ميلانو الصادرة عن نفس المؤتمر، هذا من جانب حث الدول على محاربة المجموعات المنظمة، أما عن نظام انتشار الأفة بالشكل الذي هي عليه الآن انظر التقرير الصادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي (لجنة المخدرات) وثيقة رقم (E/CN.7/1993/2)، المؤرخة في ١٢/٢/١٩٩٣م.
- ٢ - تتكون لجنة الأفيون من (١٣) دولة، اجتمعت بمدينة شنغهاي بالصين، عام ١٩٠٩م، وفي عام ١٩١٢م عقد اجتماع الهيج الذي وضع الأسس التي تمهدت لتعاون الدولي في مجال مراقبة وتثبيت استخدام العقاقير المخدرة.
- ٣ - تقرير رقم E/CN.7/1993/2 الوارد ذكره أعلاه حول الوضع العالمي لتعاطي العقاقير المضرة، بما في ذلك جلبها أو الاتجار فيها وعرضها بشكل غير مشروع. ص: ١٨. انظر كذلك التقرير رقم E/CN.7/1993/4.
- ٤ - يتراوح سعر الكيلو الواحد من الهيروين في أفغانستان أو في باكستان كبلدي انتاج أو في تركيا كبلد توزيع فيما بين ٣٠٠٠ و ٥٠٠٠ دولار ليصل الى ما يقرب من مليون دولار في أسواق الاستهلاك الأمريكية، وتقدر قيمة الاتجار في العقاقير غير المشروعة كسائر صناعة في العالم من حيث القيمة السلمية، وبمعدل دخل الجماعات الاجرامية المنظمة الناتج القومي الاجمالي لعدد من البلدان. إذ تقدر قيمة الأرباح التي تجنيها عصابات الاجرام سنوياً بما يتجاوز الخمسمائة مليار دولار، انظر ورقة الأمم المتحدة رقم (E/CN.16/1992/4ADD.2).
- ٥ - المصدر: نشرة الشرطة الجنائية الدولية (الانتربول) الصادرة بتاريخ ١٧/٢/١٩٩٢م. ص: ٥.
- ٦ - مجلة «الأمن والحياة» الصادرة عن دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب العدد ١٢٥، سبتمبر/أكتوبر ١٩٩٢م، ص: ٥٦، انظر كذلك نشرة منظمة الشرطة الجنائية الدولية (الانتربول) في عددها ٤٠٠ ملف رقم ST VI/2 المؤرخ في ٢٤/٨/١٩٩٢م ص: ٣، ٤.
- ٧ - مصطفى عبدالمجيد كارة. الأبعاد الدولية والعربية لحرب المخدرات، اصدار اللجنة الشعبية العامة للمعدل والأمن العامة، سلسلة كتاب الوعي الأمني، ١٩٩٠م، ص: ٢٠، ٢١.
- ٨ - تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم E/CN.7/1993/2، ص: ١٨، ١٩.
- ٩ - تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مصدر سبق ذكره.
- ١٠ - تقرير منظمة الشرطة الجنائية الدولية ST VI/2 المؤرخة في ١/٦/١٩٩٢م، الذي يشير الى تورط مجموعة من الليبيين في علاقات مشبوهة مع عصابات اجرامية في براغ بتشيكوسلوفاكيا تقوم بتهرب للمخدرات.
- ١١ - نشرة الانتربول المؤرخة في ١٣/٤/١٩٩٢م، ص: ٧.
- ١٢ - نشرة الانتربول المؤرخة في ٢/٣/١٩٩٢م ص: ٦، ٧.

- ١٣ - التقرير السنوي عن الجريمة ١٩٩٠م مكتب البحث الجنائي، والتقرير السنوي عن حالة الجريمة لعام ١٩٩١م، مكتب البحث الجنائي، والتقرير السنوي للادارة العامة لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٩٢م، اللجنة الشعبية العامة للعدل والأمن العام، انظر كذلك التقرير المقدم من الادارة العامة لشئون الأمن، مكتب البحوث والدراسات والاحصاء حول ظاهرة المخدرات خلال السنوات ١٩٨٧ - ١٩٨٩م.
- ١٤ - مقالة حول الأحداث والمخدرات مجلة «الأمن والحياة» الصادرة عن دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، العدد ٩٦، مايو/يونيو ١٩٩٠م، ص: ٣٠، ٣١.
- ١٥ - مصطفى كارة. مقدمة في الانحراف الاجتماعي، بيروت، معهد الانماء العربي، ١٩٨٥م، ص:
- ١٦ - مصطفى كارة، انحراف الأحداث ورقة عمل غير منشورة مقدمة للندوة العربية وعنوانها «نحو صيغة عربية لمعالجة انحراف الأحداث» طرابلس ١٩٨٢م.
- ١٧ - الاحصاءات اللاحقة مأخوذة من الاحصاءات البيئية الظاهرة، وهي تعكس اتجاهات ظاهرة تعاطي المخدرات خلال عام ١٩٩٢م.